



الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص: كمؤشر للصناعة المصرفية الحديثة وكداعم أساسي للنمو الاقتصادي «دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا باستخدام نماذج البانل»

Bank Credit Provides To The Private Sector: As An Indication Of The Modern Banking Industry And As A Main Engine Of Economic Growth "An Econometric Study For North African Countries Using Panel Models"

بوعباش سهام^{1*}

¹المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، مخبر الدراسات والبحوث في الاقتصاد الرقمي (الجزائر)،
sihembouabbache@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2021/04/01 ؛ تاريخ المراجعة : 2021/07/07 ؛ تاريخ القبول : 2021/10/24

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس دور الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص كمؤشر أساسي للصناعة المصرفية الحديثة في تعزيز النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا خلال الفترة الزمنية (1995 – 2018)، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البانل)، حيث بينت نتائج الدراسة أن الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص يعد من أحد أهم مؤشرات الصناعة المصرفية الحديثة في تمويل نشاط القطاع الخاص؛ وتوصلت كذلك إلى وجود تأثير إيجابي لهذا الائتمان على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، وتم تفسير هذه النتيجة الجوهرية إلى أهمية تمويل القطاع الخاص، من خلال المساهمة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يساهم بدوره في زيادة إنتاج السلع والخدمات وبالتالي خلق أكبر للقيمة المضافة، كذلك فإن ارتفاع عدد مناصب الشغل التي يخلقها القطاع الخاص يساهم بالحد من البطالة وبالتالي دعم معدل النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: الصناعة المصرفية الحديثة؛ النمو الاقتصادي؛ دول شمال إفريقيا؛ نماذج البانل.

تصنيف JEL: E42 ؛ F43 ؛ 055 ؛ C23.

Abstract:

This study aims to measure the role of bank credit provided to the private sector as a basic indicator of the modern banking industry in promoting the economic growth of North African countries during the period of time (1995-2018), and to achieve this goal the methodology of cross-sectional time series data (Panel models) has been relied upon. As the results of the study indicated that bank credit provided to the private sector is one of the most important indicators of the modern banking industry in financing private sector activity. It also concluded that there is a positive impact of this credit on the economic growth of North African countries, and this essential result was explained to the importance of financing the private sector, by contributing to the establishment of small and medium enterprises, which in turn contributes to increasing the production of goods and services and thus creating The higher the added value, the higher the number of jobs created by the private sector contributes to reducing unemployment and thus supporting the economic growth rate in North African countries.

Keywords: The Modern Banking Industry; Economic Growth; North African Countries; panel models.

JEL classification : E42; F43; 055; C23.

المقدمة:

لقد أضحت القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والمؤثرة في الاقتصاديات الحديثة، إذ لهذا القطاع دور مهم وحاسم للغاية في الدورة الاقتصادية، فهو يساعد في بناء الاقتصاد الحقيقي وتطويره من خلال إسهامه في توفير الموارد المالية واستثمارها في النشاطات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، من أهمها أنشطة القطاع الخاص الذي يحظى بمزايا وإمكانيات كبيرة جدا تؤهله للقيام بدور محوري في تعزيز النمو الاقتصادي وفي تنشيط الحياة الاقتصادية.

في هذا المجال تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور الصناعة المصرفية الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية وفي تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا من خلال أحد أهم مؤشرات المتمثل في الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص، ولهذا تبلورت الإشكالية الرئيسية لهذا الدراسة كما يلي:

ما هي درجة مساهمة الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص كمؤشر أساسي للصناعة المصرفية الحديثة في دعم النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا؟

وتندرج في إطار الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالائتمان المصرفي؟
- هل يمكن للائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص أن يساهم في النمو الاقتصادي، وأن يكون محدد رئيسي للصناعة المصرفية الحديثة في دول شمال إفريقيا؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- نقصد بالائتمان المصرفي عملية الإقراض التي تتم بين المصرف والعميل مقابل هامش ربح يستفاد منه المصرف.
- للقطاع الخاص دور كبير في التنمية الاقتصادية، وتمويله يساهم بنسبة كبيرة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة التنافسية بين البنوك، ما من شأنه أن يطور النظام البنكي.

أهمية وأهداف الدراسة:

في نفس السياق تبرز أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع في غاية الأهمية بالنسبة للدول النامية بشكل عام ودول شمال إفريقيا بشكل خاص، كما تهدف إلى قياس دور الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص في المساهمة في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2018)، ولهذا سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة مختلف المفاهيم النظرية للائتمان المصرفي، وعلى منهج الاستدلال الإحصائي لقياس درجة مساهمة الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا.

هيكل الدراسة:

كذلك قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، حيث سنتناول في الجزء الأول الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي، أما الجزء الثاني فقد تم تخصيصه لعرض وتحليل واقع الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص كمؤشر للصناعة المصرفية الحديثة في دول شمال إفريقيا، بينما سنتطرق في الجزء الثالث إلى دراسة قياسية لدور الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا.

I. الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي

سنتطرق في هذا الجزء النظري إلى كل من تعريف الائتمان المصرفي وأنواعه، بالإضافة إلى مفهوم الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص.

1. تعريف الائتمان المصرفي:

يمكن تعريف الائتمان بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا، وهناك طرفان في عملية الائتمان: الأول وهو مانح الائتمان ويسمى الدائن أو المقرض، والثاني وهو متلقي الائتمان ويسمى بالمدين أو المقرض، وقد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة، ويلاحظ أن الائتمان والدين هما شيء واحد منظور إليه من جهتين مختلفتين هما وجهتي نظر طرفي الائتمان الواحد بعد الآخر، فالمقرض يمنح ائتمانا والمقرض يلتزم بالدين. (عوض الله و الفولي، 2003، صفحة 77)

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه تلك الثقة التي يوليها البنك في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة مقابل عائد متفق عليه. (عبد المطلب، 2007، صفحة 143)

في نفس السياق هو عبارة عن قيام البنوك بمختلف تخصصاتها بتقديم سقوف تمويلية ومنح تسهيلات ائتمانية مختلفة (جاري مدين، قروض، خصم كمبيالات، ... الخ) للقطاعات التجارية والاقتصادية المختلفة. (الجزراوي و النعيمي، 2010، صفحة 6)

2. أنواع الائتمان المصرفي:

الائتمان المصرفي يتعدد من ناحية النوع ويصنف وفق طرق مختلفة نذكر منها ما يلي:

1.1. حسب الغرض من الائتمان:

الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص: كمؤشر للصناعة المصرفية الحديثة وكداعم أساسي للنمو الاقتصادي «دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا باستخدام نماذج البائل» ص ص (11-1)

❖ **الائتمان الاستهلاكي:** هو ائتمان يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية كالسيارات، الثلاجات، الغسالات... الخ، فهو يعتبر ائتمان شخصي، يمنح في أغلب الأحيان للشركات أو الأفراد أو الموظفين لدى الدولة والشركات الأخرى. (طه، 2007، صفحة 452)

❖ **الائتمان الاستثماري:** هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالألات والأراضي وغيرها. (الزبيدي، 2002، صفحة 95)

❖ **الائتمان التجاري:** هو من أحد أنواع التمويل قصير الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها، والمؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية. (توفيق و بقة، 1998، صفحة 388)

2.2. من حيث مدة الائتمان:

بموجب معيار المدة يمكن تقسيم الائتمان المصرفي إلى: (معراج و حاج سعيد، 2013، صفحة 17)

❖ **ائتمان قصير الأجل:** ويقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات الدورة الإنتاجية.

❖ **ائتمان متوسط الأجل:** ويستعمل هذا الائتمان المصرفي لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدتها ما بين سنة و 10 سنوات.

❖ **ائتمان طويل الأجل:** وينشأ هذا الائتمان من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع استثمارية وإنتاجية تفوق مدتها العشر سنوات.

3.2. حسب ضمان الدين:

طبقا لهذا المعيار يقسم الائتمان إلى ائتمان شخصي وائتمان عيني: (عوض الله و الفولي، 2003، الصفحات 80-81)

❖ **الائتمان الشخصي (قروض غير مضمونة):** لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبقائه في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية العميل.

❖ **الائتمان العيني (قروض مضمونة):** يقدم المدين ضمانا عينيا كضمان لتسديد دينه، وعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، ويسمى الفرق بين القيمتين باسم "هامش الضمان".

4.2. حسب شخصية متلقي الائتمان:

وينقسم الائتمان تبعا لهذا المعيار إلى الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص والائتمان المصرفي المقدم للقطاع العام، حيث يمنح هذا الأخير لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات العامة والمصالح الحكومية)، حيث تعتمد قدرتهم في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية. (الزبيدي، 2002، صفحة 96)

3. الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص:

وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات، حيث تعتمد قدرة هذا الأخير في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى منح الائتمان (البنوك). (الزبيدي، 2002، صفحة 96)

يشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية التي تقدمها المؤسسات المالية للقطاع العائلي والشركات في شكل قروض ومشتريات الأوراق المالية غير السهمية، الاعتمادات التجارية، والحسابات المدينة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، قد يشمل الائتمان للقطاع الخاص أحيانا، في بعض البلدان، الائتمان للشركات المملوكة للدولة أو المملوكة جزئياً للدولة. (البنك الدولي، 2020)

II. واقع الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص في دول شمال إفريقيا:

يتضمن الجدول رقم (1) بيانات البنك الدولي عن تطور نسبة الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي في دول شمال إفريقيا المتمثلة في كل من الجزائر، تونس، المغرب ومصر.

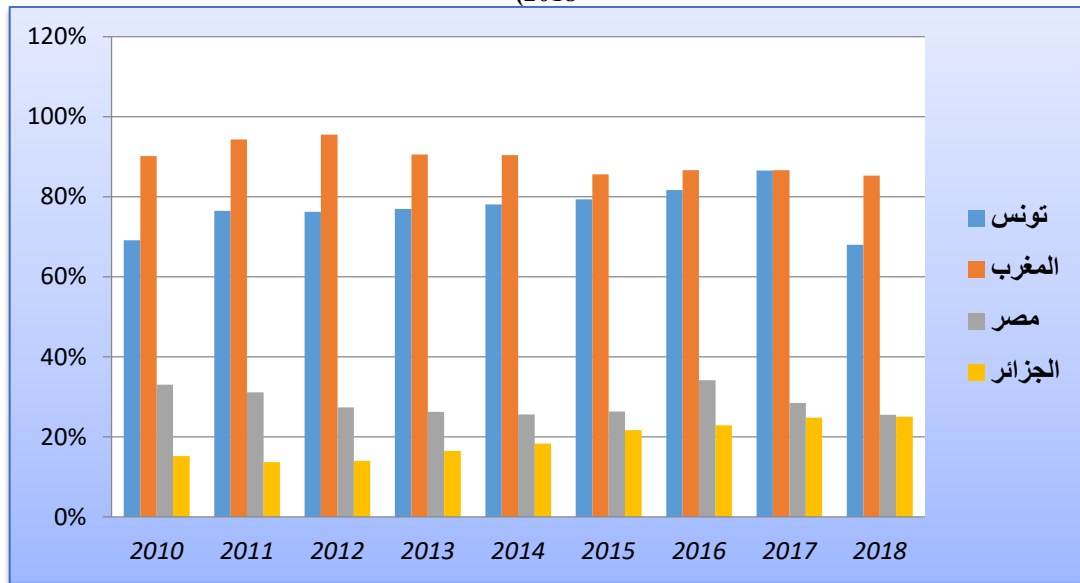
الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص: كمؤشر للصناعة المصرفية الحديثة وكداعم أساسي للنمو الاقتصادي «دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا باستخدام نماذج البائل» ص ص (11-1)

الجدول رقم (1): تطور نسبة الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي فيدول شمال إفريقيا خلال الفترة الزمنية (2010-2018)

دول شمال إفريقيا	الجزائر	مصر	المغرب	تونس
2010	15,21	33,07	90,13	69,11
2011	13,72	31,15	94,26	76,49
2012	14,03	27,39	95,51	76,26
2013	16,50	26,22	90,54	76,96
2014	18,35	25,61	90,38	78,04
2015	21,71	26,32	85,55	79,31
2016	22,88	34,13	86,65	81,66
2017	24,80	28,52	86,65	86,54
2018	25,07	25,55	85,28	68,01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، 2020)

الشكل رقم (1): تطور نسبة الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة الزمنية (2010-2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel وعلى الجدول رقم (1)

حيث تظهر بيانات الشكل رقم (1) تراجع ملحوظ في نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص خلال الفترة ما بين (2010-2018) لكل من المغرب ومصر، إذ كانت هذه النسبة سنة 2010 حوالي 33 بالمائة لمصر و90 بالمائة للمغرب لتتراجع سنة 2018 بحوالي 25 بالمائة لمصر و85 بالمائة للمغرب، على عكس ذلك فقد شهدت هذه النسبة تطورا ملحوظا في الجزائر حيث قفزت من 15 بالمائة سنة 2010 إلى 25 بالمائة سنة 2018، ونفس الحال بالنسبة لتونس، حيث قفزت هذه النسبة كذلك من 69 بالمائة سنة 2010 إلى أكثر من 86 بالمائة سنة 2017 لتتراجع سنة 2018 إلى 68 بالمائة.

أما في ما يخص ترتيب دول شمال إفريقيا من حيث هذه النسبة سنة 2018 فقد احتل المغرب المركز الأول بنسبة بلغت 85,28 بالمائة، وهي تشكل أعلى نسبة بين دول شمال إفريقيا، ما يدل على التزام المصارف المغربية بتمويل احتياجات القطاع الخاص، واحتلت تونس المركز الثاني بنسبة بلغت 68,01 بالمائة، فمصر بنسبة 25,55 بالمائة، وأخيرا الجزائر بنسبة 25,07 بالمائة، مما يدل على ضعف مساهمة القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي ودعم القطاعات الخاصة في كل من مصر والجزائر.

III. دراسة قياسية لدور الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا:

1. تقديم معطيات الدراسة:

1.1. منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البائل) لقياس تأثير الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، وعلى البرنامج الإحصائي R لتحليل وتقدير نموذج الدراسة.

2.1. عينة وفترة الدراسة:

تمتد فترة الدراسة من سنة 1995 إلى سنة 2018، أي 24 سنة، ويرجع سبب اختيار هذه الفترة إلى توفر المعطيات المتعلقة بالمتغيرات التي تم الاعتماد عليها، كما شملت عينة الدراسة دول شمال إفريقيا والممثلة بأربعة دول هي الجزائر، تونس، المغرب ومصر.

3.1. مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات المستخدمة في الدراسة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي. (البنك الدولي، 2020)

4.1. متغيرات الدراسة:

تشمل متغيرات الدراسة على متغير تابع وعلى خمسة متغيرات مستقلة متمثلة في كل من:

1.4.1. المتغير التابع:

التمثل في معدل النمو الاقتصادي والمعبر عنه بنسبة النمو السنوية في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ونرمز له بالرمز (CR).

2.4.1. المتغيرات المستقلة:

والمتمثلة في كل من:

❖ **الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص:** والمعبر عنها بنسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي، ونرمز له بالرمز (CSP)؛

❖ **معدل النمو السكاني:** المعبر عنه بنسبة الزيادة السنوية في السكان، ونرمز له بالرمز (PP)؛

❖ **معدل الاستثمار:** والمعبر عنه بنسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى إجمالي الناتج المحلي السنوي، ونرمز له بالرمز (INV)؛

❖ **سعر الصرف:** والمعبر عنه بسعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، ونرمز له بالرمز (CHANG)؛

❖ **معدل الاستهلاك:** المعبر عنه بنسبة النمو السنوي للنفقات النهائية لاستهلاك الأسر، ونرمز له بالرمز (CONS).

5.1. نموذج الدراسة:

بعد إدخال اللوغاريتم على جميع متغيرات الدراسة (يرمز له بـ LN) باستثناء معدل النمو الاقتصادي (لاحتواء معطياته على العديد من القيم السالبة)، نعبر عن نموذج الدراسة كما يلي:

$$CR = f [LN(CSP), LN(PP), LN(INV), LN(CHANG), LN(CONS)]$$

2. در

لاختبار استقرارية المتغيرات المكونة لنموذج الدراسة، قمنا بالاعتماد على اختبار (IPS) (إم بيزاران شين، 1997) والذي يسمح لنا بالكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه في متغيرات نماذج البائل.

بالاعتماد على برنامج R حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2): نتائج اختبار (IPS) على متغيرات نموذج الدراسة

القرار	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	قيمة إحصائية اختبار (IPS)	المتغيرة
--------	-----------------------------------	---------------------------	----------

الانتماء المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص: كمؤشر للصناعة المصرفية الحديثة وكداعم أساسي للنمو الاقتصادي
«دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا باستخدام نماذج البائل» ص ص (11-1)

CR	-2,5022	-1,95	مستقرة
LN(CSP)	-2,0167	-1,95	مستقرة
LN(PP)	-1,3173	-1,95	غير مستقرة
LN(INV)	-0,3882	-1,95	غير مستقرة
LN(CHANG)	-1,5134	-1,95	غير مستقرة
LN(CONS)	-0,6068	-1,95	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن قيمة إحصائية اختبار (IPS) أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للمتغيران CR و LN(CSP)، ما يدل على أن هذان المتغيران مستقران، من جهة أخرى نلاحظ أن قيمة إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة الأخرى، ما يدل على أن هذه المتغيرات غير مستقرة، ولهذا نقوم بالفروق من الدرجة الأولى عليها، وعند إعادة إجراء اختبار (IPS) على هذه المتغيرات نتحصل على الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): نتائج اختبار (IPS) على الفروق الأولى للمتغيرات غير المستقرة

المتغيرة	قيمة إحصائية اختبار (IPS)	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	القرار
DLN(PP)	-4,5454	-1,95	مستقرة
DLN(INV)	-7,8994	-1,95	مستقرة
DLN(CHANG)	-5,044	-1,95	مستقرة
DLN(CONS)	-6,4651	-1,95	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

في نفس السياق ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ بأن قيمة إحصائية الاختبار أصغر من القيمة الحرجة بالنسبة لجميع المتغيرات محل الاختبار، ما يدل على أنها مستقرة من الدرجة الأولى.

3. تقدير نموذج الدراسة:

يعتمد أسلوب تحليل بيانات البائل على تقدير ثلاثة نماذج، حيث وبالاعتماد على برنامج R تحصلنا على:

الجدول رقم (4): نتائج تقدير نماذج بيانات البائل

المتغير التابع: CR	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
الثابت	0,89369	-	1,75345
	(0,40653)		*** (0,000873)
LN(CSP)	0,45931	-0,95497	0,24582
	(0,11431)	(0,122962)	(0,150386)
DLN(PP)	-3,45483	-0,84091	-4,20117
	(0,41367)	(0,844715)	(0,175592)
DLN(INV)	6,20466	7,11151	3,04131
	* (0,01691)	** (0,005479)	*** (6,756e-06)

الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص: كمؤشر للصناعة المصرفية الحديثة وكداعم أساسي للنمو الاقتصادي
«دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا باستخدام نماذج البائل» ص ص (11-1)

-5,58114	-3,2518	-3,19132	DLN(CHANG)
*** (4,229e-05)	(0,134239)	(0,13862)	
0,57580	0,3543	0,42503	DLN(CONS)
(0,151728)	(0,468734)	(0,39795)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R
من خلال الجدول رقم (5)، وبعد إجراء كل من اختباري لاغرانج و هوسمان تحصلنا على قيمة احتمالية أكبر من 5% في كلا الاختباران، مما يعني أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأنسب لتحليل نموذج الدراسة.

الجدول رقم (5): نتائج اختبارات تحديد النموذج الأمثل

نوع الاختبار	القيمة الاحتمالية P-) (Value	القرار عند مستوى معنوية 5%
Lagrange Multiplier test	0,561	النموذج الأمثل: هو نموذج الانحدار التجميعي
Hausman test	0,1849	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

4. نتائج تقدير نموذج الدراسة:

من خلال ما سبق توصلنا إلى أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأمثل لتحليل بيانات البائل الخاصة بالدراسة، والذي يعطى بالعلاقة الآتية:

$$CR = (0,89369) + (0,45931) \ln(CSP) - (3,45483) \ln(PP) + (6,20466) \ln(INV) - (3,19132) \ln(CHANG) + (0,42503) \ln(CONS)]$$

ومن

❖ إذا ارتفع معدل الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا سيرتفع بنسبة قدرها 0,04%؛

❖ إذا ارتفع معدل النمو السكاني بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا سينخفض بنسبة قدرها 0,34%؛

❖ إذا ارتفع معدل الاستثمار بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا سيرتفع بنسبة قدرها 0,62%؛

❖ إذا ارتفع سعر الصرف بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا سينخفض بنسبة قدرها 0,31%؛

❖ إذا ارتفع معدل الاستهلاك بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا سيرتفع بنسبة قدرها 0,04%؛

ومنه فإن التأثير الذي يحدثه الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا هو تأثير إيجابي، ونفسر إيجابية هذا التأثير إلى أهمية القطاع الخاص في بناء الاقتصاد الحقيقي وفي خلق القيمة المضافة، حيث أن تمويل القطاع الخاص يساهم في تأسيس المؤسسات التجارية و الخدماتية الصغيرة والمتوسطة، ما يساهم بدوره في زيادة إنتاج السلع والخدمات وبالتالي خلق أكبر للقيمة المضافة، ومنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كذلك فإن ارتفاع عدد مناصب الشغل التي يخلقها القطاع الخاص يساهم بالحد من البطالة وبالتالي دعم معدل النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.

الخاتمة:

لقد بذلت دول شمال إفريقيا جهوداً حثيثة لإصلاح وتحديث القطاع المصرفي فيها، في ظل الإصلاحات التي بدأت في تنفيذها والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تطوير القطاع المصرفي والتوجه نحو صناعة مصرفية حديثة من خلال تمويل نشاط القطاع الخاص.

ولهذا فقد كان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص بهدف زيادة وتطوير الصناعة المصرفية الحديثة وتفعيل دورها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، حيث حاولت هذه الدراسة على الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تمحورت حول درجة مساهمة الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص كمؤشر أساسي للصناعة المصرفية الحديثة في دعم النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، حيث تم التوصل إلى العديد من النتائج المهمة يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ إن وجود صناعة مصرفية حديثة يخدم الاقتصاد وتعتبر أحد أهم عناصر للنظام المالي السليم، حيث يعتبر تحرير وتحديث الصناعة المصرفية من العوامل الضرورية لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وتحقيق نظام مصرفي مستقر؛
- ✓ يعتبر الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص من أحد أهم مؤشرات الصناعة المصرفية الحديثة وبالتالي يقيس هذا المؤشر دور البنوك الحقيقي في تمويل نشاط القطاع الخاص؛
- ✓ وجود تأثير إيجابي للائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا؛
- ✓ إذا ارتفع معدل الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا سيرتفع بنسبة قدرها 0,04%؛
- ✓ وجود تأثير إيجابي لكل من معدل الاستثمار ومعدل الاستهلاك، وآخر سلبي لكل من معدل النمو السكاني ومعدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا؛
- ✓ يفسر التأثير الذي يحدثه الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا إلى أهمية تمويل القطاع الخاص، وبالتالي المساهمة في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يساهم بدوره في زيادة إنتاج السلع والخدمات وبالتالي خلق أكبر للقيمة المضافة، كذلك فإن ارتفاع عدد مناصب الشغل التي يخلقها القطاع الخاص يساهم بالحد من البطالة وبالتالي دعم معدل النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.

بناءً على ما سبق نقترح على دول شمال إفريقيا بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة التوصيات الآتية:

- ❖ قيام البنوك المركزية بتشجيع البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص بهدف تحديث الصناعة المصرفية وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية؛
- ❖ توفير المناخ الاقتصادي، الإداري والتشريعي لتفعيل دور المصارف في التنمية الاقتصادية؛
- ❖ تفعيل دور القطاع الخاص من خلال إشراكه في عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم خلق تنافسية اقتصادية كبيرة؛
- ❖ الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية والعربية الرائدة في مجال الصناعة المصرفية الحديثة.

المراجع:

1. إبراهيم علي الجزراوي، و نادية شاكر النعيمي. (2010). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة بغداد .
2. البنك الدولي. (2020). البنك الدولي. تاريخ الاسترداد: 2020-04-19، من مؤشرات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/indicator>
3. البنك الدولي. (2020). البيانات تظهر تزايد الائتمان المحلي في البلدان النامية. تاريخ الاسترداد: 2020-04-05، من مدونات البنك الدولي: <https://blogs.worldbank.org/ar>
4. جميل أحمد توفيق، و علي شريف بقة. (1998). الإدارة المالية. بيروت: الدار الجامعية.
5. حمزة محمود الزبيدي. (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص: كمؤشر للصناعة المصرفية الحديثة وكداعم أساسي للنمو الاقتصادي
«دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا باستخدام نماذج البائل» ص ص (11-1)

6. زينب عوض الله، و أسامة محمد الفولي. (2003). *أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
7. طارق طه. (2007). *إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
8. عبد الحميد عبد المطلب. (2007). *اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
9. هوارى معراج، و عمر حاج سعيد. (2013). *التمويل التأجيرى: المفاهيم والأسس*. عمان: كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

الملاحق: مخرجات نتائج تقدير نماذج بيانات البائل واختبارات تحديد النموذج الأمثل لبرنامج R

```
Pooling Model
Call:
plm(formula = CR ~ LN(CSP) + DLN(PP) + DLN(INV) + DLN(CHANG) + DLN(CONS), data =
      panel, model = "pooling", index = c("PAYS", "ANNEES"))
Unbalanced Panel: n = 4, T = 18-23, N = 81
Residuals:
      Min. 1st Qu.  Median    3rd Qu.    Max.
-5.29189 -1.09348 -0.12884  1.02924  3.78011
Coefficients:
              Estimate Std. Error t-value Pr(>|t|)
(Intercept)  0.89369    1.07066  0.8347  0.40653
LN(CSP)       0.45931    0.28748  1.5977  0.11431
DLN(PP)      -3.45483    4.20279 -0.8220  0.41367
DLN(INV)       6.20466    2.53951  2.4433  0.01691 *
DLN(CHANG)    -3.19132    2.13198 -1.4969  0.13862
DLN(CONS)     0.42503    0.49995  0.8501  0.39795
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1
```

Oneway (individual) effect Within Model

Call:

```
plm(formula = CR ~ LN(CSP) + DLN(PP) + DLN(INV) + DLN(CHANG) + DLN(CONS), data =  
panel, model = "within", index = c("PAYS", "ANNEES"))
```

Unbalanced Panel: n = 4, T = 18-23, N = 81

Residuals:

Min.	1st Qu.	Median	3rd Qu.	Max.
-5.212272	-1.022053	0.064615	1.006735	4.002410

Coefficients:

	Estimate	Std. Error	t-value	Pr(> t)
LN(CSP)	-0.95497	0.61186	-1.5608	0.122962
DLN(PP)	-0.84091	4.27786	-0.1966	0.844715
DLN(INV)	7.11151	2.48317	2.8639	0.005479 **
DLN(CHANG)	-3.25180	2.14690	-1.5146	0.134239
DLN(CONS)	0.35430	0.48642	0.7284	0.468734

Signif. codes: 0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Oneway (individual) effect General FGLS model

Call:

```
pggls(formula = CR ~ LN(CSP) + DLN(PP) + DLN(INV) + DLN(CHANG) + DLN(CONS), data =  
panel, model = "random", index = c("PAYS", "ANNEES"))
```

Unbalanced Panel: n = 4, T = 18-23, N = 81

Residuals:

Min.	1st Qu.	Median	Mean	3rd Qu.	Max.
-5.72653	-1.16415	0.08141	0.01487	1.12514	3.68060

Coefficients:

	Estimate	Std. Error	z-value	Pr(> z)
(Intercept)	1.75345	0.52679	3.3285	0.000873 ***
LN(CSP)	0.24582	0.17093	1.4382	0.150386
DLN(PP)	-4.20117	3.10175	-1.3545	0.175592
DLN(INV)	3.04131	0.67566	4.5012	6.756e-06 ***
DLN(CHANG)	-5.58114	1.36305	-4.0946	4.229e-05 ***
DLN(CONS)	0.57580	0.40169	1.4335	0.151728

Signif. codes: 0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Lagrange Multiplier Test - (Breusch-Pagan) for unbalanced panels

data: CR ~ LN(CSP) + DLN(PP) + DLN(INV) + DLN(CHANG) + DLN(CONS)

chisq = 0.33806, df = 1, p-value = 0.561

alternative hypothesis: significant effects

Hausman Test

data: CR ~ LN(CSP) + DLN(PP) + DLN(INV) + DLN(CHANG) + DLN(CONS)

chisq = 7.5176, df = 5, p-value = 0.1849

alternative hypothesis: one model is inconsistent